النهار ٢٧-٣-٢٠١٩

سياسة كهربائية أم كهرباء سياسية؟

الدكتور غازي وزني

تعتبر خطة الكهرباء ايجابية، وتتكامل مع ورقة قطاع الكهرباء لعام ٢٠١٠، إذ تهدف الى زيادة الانتاج من خلال انشاء معامل موقتة بطاقة ١٤٥٠ ميغاواط ودائمة بطاقة ٣١٠٠ ميغاواط بالتوازي في المديين القصير والبعيد، كما تهدف الى خفض خسائر المؤسسة من خلال خفض الهدر الفني وغير الفني وزيادة التعرفة.

تتضمن الخطة الملاحظات الاولية الآتية:

-1الخطة طموحة ومتفائلة في: زيادة الانتاج من ٢٤٥٠ ميغاواط الى ٣٩٩٠ ميغاواط في العام ٢٠٢٠ وتأمين الكهرباء ٢٤/٢٤، وخفض الهدر الفني وغير الفني من ٣٤% الى ١٢%، أي حوالى ٢٢% بنهاية ٢٠٢١، ما يحقق وفراً سنوياً على مؤسسة كهرباء لبنان بنحو ٤٤٠ مليار ليرة (كل انخفاض ١% من الهدر يوفر ٢٠ مليار ليرة)، وتحويل النتائج المالية للمؤسسة من خسارة ١,٤ مليار دولار عام ٢٠١٩ الى ربح ١١٨ مليون دولار عام ٢٠٢٢.

-2زيادة الانتاج: الخطة غير واضحة في:

-زيادة الانتاج في المدى القصير ١٤٥٠ ميغاواط عبر انشاء أو استقدام معامل موقتة مع ترك كل الاحتمالات مفتوحة لتقنيات الانتاج والمحروقات والمواقع والاسعار. لكن الخطة تشير الى ان الفيول المتوافر حاليا يقتصر على الغاز أويل وزيت الفيول الثقيل، والمواقع المقترحة هي الزهراني والزوق والجية، ما يجعل خيار البواخر من الخيارات المفضلة في الخطة استنادا الى اسعارها وسرعة تأمينها الانتاج.

-عدم اختيار البواخر لان الموقت يصبح دائماً وملكيتها تبقى للشركة التركية وليست للدولة اللبنانية.

-إنشاء معامل موقتة بطاقة ٥٠ ميغاواط في جميع المناطق (حوالى ٣٠ موقعاً) تعمل موقتا على الفيول أويل بانتظار تأمين الغاز الطبيعي المسال في العام ٢٠٢١، وتموّل من القطاع الخاص ما يسهل عملية اللامركزية الادارية.

-إنشاء المعامل الموقتة والدائمة حصراً عبر المناقصات في ادارة المناقصات.

-مواكبة زيادة الانتاج بإجراءات لخفض الهدر الفني وغير الفني وتحسين الجباية وزيادة التعرفة حتى لا تتسبب بأعباء اضافية على الخزينة العامة.

-3زيادة التعرفة: قرار إيجابي وجريء.

-زيادة التعرفة من ١٣٨ ليرة الى ٢١٧ ليرة للكيلوواط ساعة وربطها بأسعار المحروقات، توفر ايرادات اضافية تقارب سنويا الـ ٥٣٠ مليون دولار، اذ كل زيادة سنت واحد على التعرفة يساهم في زيادة الايرادات ١٠٠ مليون دولار.

-تخفف الزيادة من عجز الموازنة العامة وتنعكس ايجابا على ميزان المدفوعات والاستقرار المالي وتلبي توصيات "سيدر."

-اعتماد الشطور في التعرفة (التعرفة التصاعدية) لدعم الطبقة المتوسطة والمحدودة الدخل.

-4تحديات قطاع التوزيع:

-غير واقعية في تحصيل المتأخرات المتراكمة والمستحقات البالغة ٣٠٩٢ مليار ليرة، خصوصا المتعلقة منها بالمخيمات الفلسطينية (٤٤٤ مليار ليرة) والادارات العامة (١٨٢٠ مليار ليرة).

-متفائلة في انجاز مشروع الشبكة الذكية ومركز التحكم عن بعد في نهاية ٢٠٢١: ٨٠٠ عدّاد للتوتر المتوسط، ١٦٠٠٠ عداد للتوتر المنخفض، ١,٤ مليون عداد للمستهلكين.

-صعوبات في نزع التعديات والسرقات من دون قرار سياسي.

-5تحديات قطاع النقل:

-إستكمال مدّ شبكة النقل في منطقة المنصورية (إعتراضات سياسية واجتماعية).

-صعوبة تأمين التمويل للاستملاكات (٣٠٠ مليون دولار) ولمحطات التحويل وخطوط النقل الهوائية (٤٧٥ مليون دولار) قبل عملية خفض الهدر الفني وغير الفني وزيادة التعرفة.

-6تحديات شركات مقدمي الخدمات:

نتائج أعمالها غير مشجعة حتى لا نقول فاشلة في تنفيذ الاصلاحات في شبكة التوزيع وصيانتها وتشغيلها، وفي تحسين الجباية وتركيب العدادات والمحوّلات...

٧- تحديات قانونية:

-تعيين مجلس إدارة لمؤسسة كهرباء لبنان والنظر في تعديلات القانون ٤٦٢/٢٠٠٢ والقانون ٢٨٧/٢٠١٤.

-تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء.

خطة الكهرباء جيدة ومفصلية للانقاذ، لكن طريق تنفيذها غير معبّدة بعده.